

دور المجتمع المدني أثناء جائحة كورونا: مجموعة من الملاحظات داخل مدينة تيارت

The role of civil society during the Corona pandemic: collection of observations in the city of Tiaret

د. مكناس مختارية^{*1}¹ جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، mokhtaria.meknes@live.frط. د. كرايس الجيلالي²² جامعة وهران 2، وهران، (الجزائر)، kerais.djilali@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2023/06/17

تاريخ القبول: 2023/04/04

تاريخ الاستلام: 2023/02/10

ملخص:

يعتبر المجتمع المدني داخل أي مجتمع كتعبير عن حالة الحداثة، وهو يشير إلى قيم التعاون، والفضاء العام، حيث تعمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني، على خلق حالة من التطوع الإرادي، من أجل ترسيخ قيم التكافل والتعاون لا سيما في فترة الأزمات والكوارث، إذ تتدخل هذه الكيانات المدنية طوعية لتقديم يد المساعدة للمواطنين، وفي نفس الوقت تقاسم الأعباء مع السلطة السياسية، وهذا ما تمت ملاحظته في مدينة تيارت، في فترة انتشار جائحة كورونا، حيث ساهم المجتمع المدني في التخفيف من انعكاسات الجائحة عن طريق الانخراط الطوعي في عمليات التوعية، جمع التبرعات، التخفيف من حدة الأزمة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمع المدني ومن خلال نشاطاته الطوعية أثناء تفشي جائحة كورونا، قد ساهم في التخفيف من حدة الجائحة، مرافقة المواطنين وتوعيتهم، مرافقة السلطات المحلية والعمل على إنجاح حملات التعقيم والتلقيح، وترسيخ قيم التباعد الاجتماعي عن طريق المساعدة، فتوزيع الإعانات، نشر ثقافة الكمامة والترويح، وهذا مؤشر على أن هناك مجتمع مدني واعي في مدينة تيارت، وقادر على القيام بمهامه الأساسية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التباعد الاجتماعي، جائحة كورونا.

Abstract:

Civil society is considered within any society as an expression of the state of modernity, and it refers to the values of cooperation and public space, where civil society organizations and associations work to create a state of voluntary volunteerism, in order to establish values of solidarity and cooperation, especially in times of crises and disasters. Civilian entities voluntarily lend a hand to citizens, and at the same time share the burdens with the political authority, and this is what has been observed in the city of Tiaret, during the

spread of the Corona pandemic, where civil society helped mitigate the repercussions of the pandemic by voluntarily engaging in awareness-raising, donation collection and crisis mitigation. This study concluded that civil society, through its voluntary activities during the outbreak of the Corona pandemic, has contributed to mitigating the severity of the pandemic, accompanying and educating citizens, accompanying local authorities and working for the success of sterilization and vaccination campaigns, and Consolidate the values of social separation by helping and distributing subsidies Disseminate culture and promotion of the mask, and this is an indication that there is a conscious civil society in the city of Tiaret and able to carry out its basic tasks.

Keywords: civil society, social distancing, Corona pandemic.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

"المجتمع المدني هو مؤسسة طوعية تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، وهو يأتي كحل للاغتراب" (بشارة عزمي، بدون سنة، ص 180) تعكس هذه المقولة أهمية المجتمع المدني ودوره في التخفيف من هيمنة الدولة على المجال العام، وفي نفس الوقت إعطاء الأفراد دورا تشاركيا في عملية التسيير، عن طريق هيئات ومنظمات جماهيرية، يخلقها الأفراد، وتُعنى بتسيير كل ما هو شأن عام، دون التصادم مع الدولة، وفي نفس الوقت عدم السماح للسلطة السياسية بالهيمنة على مختلف نواحي الحياة، وهو أيضا يعطي فرصة للأفراد ليثبتوا وجودهم من خلال المشاركة في عملية التسيير كقوة اقتراح، لا سيما في فترات الأزمات، حيث تعجز الدولة عن التصدي وحدها للظروف الطارئة وتحتاج إلى قوى جماهيرية، تتقاسم معها الأعباء، وهنا يبرز دور المجتمع المدني، الذي يزدهر كلما ازدهرت الديمقراطية، وانتقلنا من نموذج الدولة القارصة (وهي الدولة الشمولية والتسلطية، التي تتحكم في كل شيء، وتحد من دور المنظمات والجمعيات وتصبح هي الراعية لكل شيء، من خلال مفهوم الدولة الكفيلة) إلى نموذج الدولة القاطرة (وهي الدولة الديمقراطية، والتي تحتفظ بحق الإقرار، والإلزام، والإكراه، لكن مع السماح لمختلف الفعاليات الجماهيرية بالمشاركة وحرية إبداء الرأي في عملية التسيير)، أي أن المجتمع المدني هو تعبير عن ثقافة التشارك والتعاون بين السلطة السياسية ومختلف تجليات العمل المدني، الذي يعتمد على المبادرة

الفردية والعمل الطوعي، والمساهمة الإرادية في تسيير الشأن العام، وبذلك هو حالة صحية تعبر عن نوع من ترسخ قيم المواطنة ودولة الحق والمؤسسات.

ولذلك يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم تداولاً في المجتمعات الديمقراطية، فهو مرتبط بالتحويلات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية التي يعرفها كل مجتمع، وهو أيضاً من مفاهيم الدولة الحديثة، أي دولة الحق، والقانون، والديمقراطية التشاركية، وحقوق الإنسان، فظهور المجتمع المدني كان في فترة الثمانينيات في بولندا، وهو تمرد للمجتمع ضد وحدانية الدولة، وهو لا يعني إصلاح الحزب أو الانقلاب العسكري، بل يعني تحرر المجتمع (بشارة عزمي، بدون سنة، ص 44)، وإثبات وجوده في ظل الدولة وتحت إشرافها، فهو ليس بالحركة العنيفة أو المسلحة، بل هو قوة ضغط مدني وحضاري، هدفه مشاركة الدولة لا القضاء عليها، وهو يعمل على الحد من صلاحياتها وإلزامها بإشراك مختلف الفعاليات المجتمعية في عملية التسيير والاقتراح.

ولذلك شكل موضوع المجتمع المدني والعمل الجمعي ودوره كوسيط بين المجتمع وبين السلطة السياسية، اهتماماً كبيراً لدى الباحثين على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمة المجتمع المدني بمختلف تجلياته في تسيير الجائحة، والدور الذي لعبه في تفعيل ثقافة التباعد الاجتماعي، وتسيير الأزمة والحد من تداعياتها، حيث حاولنا الكشف عن هذا الدور من خلال واقع المجتمع المدني في ولاية تيارت خلال جائحة كوفيد 19، طارحين التساؤل التالي: كيف تفاعل المجتمع المدني في مدينة تيارت مع جائحة كورونا؟

تساؤلات الدراسة:

ما هي أهم مميزات المجتمع المدني كقوة طرح ورقابة؟

وما هي أهم النشاطات التي سطرتها مختلف فعاليات المجتمع المدني لمرافقة المجتمع أثناء تفشي الجائحة؟

وفيما تكمن أهمية المجتمع المدني في تسيير الأزمات والحد منها؟

وعليه قسمنا هذا المقال إلى المحاور التالية:

1. تحديد المفاهيم: المجتمع المدني، التباعد الاجتماعي، كوفيد 19،
2. أهمية ودور المجتمع المدني.
3. مميزات المجتمع المدني.
4. المجتمع المدني في ولاية تيارت.
5. أهم نشاطات الجمعيات في ظل جائحة كوفيد 19

1 تحديد مفاهيم الدراسة:

1.1 المجتمع المدني:

إن كلمة مدني تعني في "اللغة اللاتينية (الحر الروماني)، ومن ينتمي إلى المدينة، أو كل ما يخص المدينة ومن يسلك سلوك أهل المدينة، وينطوي المفهوم هنا على قدر من الانحياز والعصبية إلى ما هو روماني" (شاوش إخوان 2015، 2014: 20) ويعرف الباحث عبد الغفار شكر: "المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية، الحرة، التي تملأ المجال العام وهي تتراوح بين الأسرة، والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك قيم ومعايير الاحترام والتعاون، والتسامح، والإدارة السلمية، للتنوع والاختلاف"، فقد شكلت المادة 39 من دستور 1989 الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة، حيث نصت على أن حرية إنشاء الجمعيات، وحق الاجتماع مضمون للمواطنين، وقد "جاءت المادة 40 و53 لتفسير ذلك، وبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية، وحرية إنشاء

الجمعيات ذات الطابع السياسي، وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، وقد عرفت الجزائر بعد الانفتاح السياسي عدّة تغيرات على الصعيد الاجتماعي، والسياسي، وهي تغيرات ملحوظة، وذلك من خلال ظاهرة الانتشار الواسع للحركات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، وحتى التشكيلات السياسية، التي تقع خارج مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه قد كان لها دور في تعزيز قيم الحرية، والتعدد، والاختلاف دون المساس بالقيم العليا والمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، فالمجتمع المدني كما أشارت التعريفات السابقة هو تعبير عن حالة من الحداثة، ومن العلاقات الاصطناعية، التي ينشئها الأفراد طواعية، لممارسة نوع من الرقابة، والمحاسبة، والمتابعة لكل نشاطات السلطة السياسية، أي أن دوره يكمن حصرا في المشاركة وليس المنافسة، وبذلك هو مكمل للسلطة وليس مقوض لها، هذا ما يؤدي إلى إخراج الأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني، فهي منافسة للسلطة السياسية وساعية إلى إزاحتها.

وهنا يمكن الإشارة إلى أهمية تلك الجمعيات على اختلافها، حيث كانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية (بوضياف محمد، 2010: 49)، فبالرغم من عدم وقوعها تحت طائلة مفهوم المجتمع المدني، بسبب طموحاتها السياسية، إلا أنها كانت في بداية التحول الديمقراطي ضرورية لخلق حالة من التنوع على مستوى الطبقة السياسية، وساهمت في تمكين المجتمع المدني الفتي آن ذاك، من التمتع بقوة التأثير المباشر على القرارات السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية، والصحية، خاصة أثناء التغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري"، ويعرفه محمد عابد الجابري: "بأنه أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن ومؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس لتنظيم حياتهم الاجتماعية، والاقتصادي، والسياسية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي والقروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب

منها" (6:2021، 2020)، وهنا يتجلى الفرق الجوهرى بين الحالة المدنية التي يمثلها التعاقد، والحالة البدوية التي يمثلها كل ما هو طبيعى وفطرى فينا، وعليه يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول المصالح والقيم والأهداف المشتركة بين جماعة من الأفراد وبشكل طوعى وتعاقدى، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي يتشكل من أجلها المجتمع المدني وهي تقديم الخدمات لتحقيق التضامن، والتماسك بين أفراد المجتمع، في ظل الأزمات والتحويلات العميقة التي يشهدها العالم.

3. مميزات المجتمع المدني:

1. التطوعية: يأتي هذا المفهوم وكلمة التطوع أو الطوعية ليدل على تلك الأهداف، والقيم، والرغبة المشتركة لدى المنخرطين فيها، وذلك بكامل حرياتهم، وإرادتهم، في القيام بتلك النشاطات بعيدا عن الضغوطات سياسية، فالتطوع مثلا، يتجسد في تلك الرغبة العارمة والمغروسة في نفوس الأفراد في الانضمام الى المؤسسات "المدنية"، بكل إرادة وطوعية، وذلك اقتناعا منهم بقدراتهم، وقدرات هذه المؤسسات على التعبير الفعال عن طموحاتهم والاستجابة الناجعة لمطالبهم (<http://www.nashiri.net/articles/intellect-and-philosophy/5915>، 2016/01/16) أي أن الهدف هو خدمة الصالح العام، والعمل المشترك والتضامن الاجتماعى بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز دينى، أو عرقى، أو أى شكل من أشكال الإقصاء.

2. عدم الانتماء الى السلطة: يتميز المجتمع المدني بالاستقلالية التامة عن السلطة السياسية، فهو تعبير عن منظمات غير حكومية، وأهدافها ليست سياسية، حيث يعرفها البنك الدولي بأنها: "مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنسانى والتعاون وليس لها أهداف تجارية". (غزالة زويبر، 2010:15) فهي مؤسسات غير ربحية، ولا تسعى إلى الوصول للسلطة، بل دورها الأساسى هو العمل الخيري والتضامنى داخل المجتمع.

3. التنظيم: إن المجتمع المدني تأسس بناءً على حرية أفراد مُعيّنين، غايتهم تقديم الخدمات النفعية للمجتمع الذي ينتمون إليه، ولكن هذا لا يعني وجود العشوائية في بنائها، أو القيام بمهامها، بل هي تخضع لقوانين معينة، تفتح لها المجال في حرية التأسيس من جهة، وحرية النشاط، فالمجتمع المدني هو حالة تعاقدية تشير إلى قيم الدولة والمؤسسات والقانون، ولذلك لا بد أن يخضع في قيامه ونشاطه وعلاقته بالسلطة السياسية، لنصوص قانونية تحدّد كل شيء بدقة، فهو لا يعمل بالموازاة مع السلطة السياسية بل تحت إشرافه، لكن دون تدخل مباشرة منها في صلاحياته، فهو يعمل وفق تشريعات وقواعد إدارية وممارسات تمتثل للمعايير الدولية وتحمي الناشطين في المجتمع المدني (الدليل العملي للمجتمع المدني، 2014: 08).

4. خدمة الصالح العام: جاء في الدليل العملي للمجتمع المدني الذي عرّف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كأفراد ومجموعات ينخرطون بشكل طوعي في أشكال المشاركة والعمل العام بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تتفق مع أهداف الأمم المتحدة: الحفاظ على السلم والأمن وإعمال التنمية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان (الدليل العملي للمجتمع المدني، 2014: 03) أي يجب أن يكون الهدف من قيام المجتمع المدني هو خدمة المجتمع، رعاية الأشخاص المعاقين أو المعوزين، والاهتمام بالطفولة المسعفة، أو الجانحة، فالمجتمع المدني يحميها من كل الأخطار ويساعد المجتمع على التكفل الحسن بها، وهو أيضا يعمل على محاربة الأمية، ونشر العلم داخل أوساط البيئات الهشة، خاصة المناطق الريفية، مع الاهتمام بقضايا المرأة وحماتها من العنف والتهميش، والهوض بالثقافات الشعبية والفنون، والمحافظة على الهوية الوطنية، والدفاع عن حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة، ومحاربة كل أشكال التهميش الاجتماعي والفقر قدر الإمكان، عن طريق الترويج لقيم التعاون والتسامح بين مختلف الفئات الاجتماعية.

5. عدم السعي إلى السلطة: قد يكون هدف الوصول إلى السلطة هو المبتغى الأساسي للعديد من الأفراد، أو حتى بعض الجهات الفاعلة في المجتمع، وقد يتم اعتماد العديد من

الطرق والأساليب الشرعية أو غير الشرعية لبلوغ هذه الغاية، لكن المجتمع المدني الحقيقي لا يسعى للوصول إلى السلطة السياسية، بل هي خارج اهتماماته الفعلية، ولذلك فهو ملزم بالابتعاد عنها وفي نفس الوقت مشاركتها عن طريق قوة الطرح وعملية الرقابة التي يمارسها على مختلف نشاطاتها، فحسب هابر ماس المجتمع المدني يعمل في استقلالية نسبية عن الدولة، ويحاول ممارسة الرقابة بكل صورها، وكأنها رقابة الرأي العام على ممارسة الدولة، ولذا يجب أن يكون مستقلا عن السلطة وممثلا للرأي العام (عبد السميع، 1998: 139)، بمعنى أنه لا يكون ساعيا للوصول إليها ولا متواطئا معها.

6. الاعتماد على السلمية: "يتوجب على منظمات المجتمع المدني عدم اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف في تحقيق أهدافها، فمن خصائص المجتمع المدني احترام النظام القانوني القائم، والعمل على التغيير والتنافس بوسائل سلمية (<https://democraticac.de/?p=55750>، 2018/08/19)، فهي من جهة تتمتع بحق الاحتجاج على سياسة معينة في مجال ما، كالحق في مواجهة أي ظاهرة سلبية، سبق وأن تبناها المجتمع، وله حق الضغط لخدمة الصالح العام، لكن بشكل سلمي فالغاية من المجتمع المدني هي المساهمة في تهذيب السلوك العام، لذلك يتوجب أن يكون مثالا يقتدى به"، (غزالة زبير، 2010: 09). وعليه يعتبر الانفتاح على الحركات الجمعوية والمجتمع المدني بشكل عام، تجسيدا فعليا لمظاهر الديمقراطية التشاركية، التي أصبحت تنتهجها الجزائر بعد اعتمادها على التعددية الحزبية من جهة، ومن جهة أخرى الحاجة التي وظفها المجتمع آنذاك للنظر في العديد من الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي غفلت عنها الدولة لسبب أو لآخر.

التباعد الاجتماعي:

"إن استخدام مصطلح "التباعد الاجتماعي" في حقيقة الأمر ليس حديث العهد، فقد أوضح ماكينا سنة 2007" كيف ساعد التباعد الاجتماعي على النجاة من جائحة الأنفلونزا الإسبانية، التي ضربت العالم في سنة 1918م، في إشارة إلى إجراءات التحكم الاجتماعي المتخذة آنذاك، مثل حظر التجمعات، وإغلاق المدارس، مما أدى في النهاية إلى التحكم في انتشار هذا الوباء" (محمد حسام النحاس، 2021: 13) وعليه فالتباعد الاجتماعي أو الابتعاد المكاني، أو التباعد المكاني، أو التباعد الجسدي، جملة من الإجراءات غير الدوائية لمكافحة العدوى غرضها إيقاف انتشار المرض المعدي.

لكن هذا الإجراء صعب التطبيق، وهو يحتاج إلى نوع من التعاون بين السلطة السياسية وأجهزتها القمعية، وبين المجتمع نفسه، الذي يجب إقناعه بضرورة التباعد الجسدي، وهنا تحتاج السلطة الى طرف ثالث في عملية التوعية، يكون له قبول اجتماعي من خلال الدور الذي يلعبه في حياة الناس، كالجمعيات الخيرية، والمنظمات الجماهيرية، التي لديها قدرة على إقناع الأفراد، وهذا ما تجلى من خلال أزمة كورونا وتفاعل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني معها في مختلف مدمن العالم والمدن الجزائرية بما فيها مدينة تيارت.

جائحة كورونا:

فيروس كوفيد 19 هو مرض يسببه نوع جديد أو مستجد من فيروسات كورونا اكتشف لأول مرة عندما حدث تفشي للمرض في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية، فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الفيروس من فيروسات كورونا الفصلية، واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس)"

<https://www.who.int/ar/news-room/questions-and->

(2021/05/133 :[answers/item/coronavirus-disease-covid-19](https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19))

كما أن خطورة هذه الفيروس ليست صحية فحسب، بل إن تبعياته الاجتماعية والاقتصادية كانت على درجة عالية من الخطورة، بسبب مظاهر الحد من حرية الأفراد، والتقليص من حرية التنقل، وما فرضه من استراتيجية الإغلاق العام، التي فرضت على كل دول العالم، مما خلق حالة من التوتر بسبب ضرورة فرض التباعد الاجتماعي، وفي نفس الوقت توفير بدائل للأسر التي ليس لها دخل قار، وصولاً إلى الاستجابة لحملة التوعية والتلقيح، والتقيد بإجراءات الوقاية، وهذا ما حتمّ تدخلاً عاجلاً من لدن المجتمع المدني لمساعدة السلطة من جهة، ومن جهة أخرى ومرافقة المجتمع في حياته اليومية والتخفيف من معاناته.

3. المجتمع المدني الدور والأهمية:

"إن الجمهور العمومي يتشكل عندما نتحول من شؤوننا المتفرقة إلى مواجهة المشكلات العامة، ويواجه بعضها بعضاً من خلال المحاورة والمناقشة" (إدواردز مايكل، 2009، ص 101) إنها مقولة تعكس بوضوح أهمية الجمهور العمومي، الذي ما هو إلا المجتمع المدني، حيث تنحصر المصلحة الخاصة لصالح الصالح العام، ويتسع الفضاء العمومي، الذي يتشارك فيه الناس ويتقاسمون الأعباء، ويتعاونون لحل المشاكل والتخفيف من حدة الأزمات، عن طريق مرافقة السلطة السياسية، التي لا يمكن التخلي عنها، فأى غياب للسلطة هو انحدار نحوى الفوضى العارمة، التي تحدث عنها فلاسفة العقد الاجتماعي، ولذلك فإن المجتمع المدني هو رفيق وشريك للسلطة، وفي نفس الوقت هو مهذب لسلوك الأفراد، إضافة إلى نقلهم من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاصطناعية وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني، كعملية تغير جذرية تمس المجتمع وتجعله أكثر قدرة على تقبل الآخر، والتعاون، والتشارك معه، وترجيح كل ما هو صالح عام، والحدّ من كل ما هو مصلحة خاصة.

ولذلك يوعز الكثير من الباحثين ظهور المجتمع المدني إلى سلسلة من التحولات العميقة في العالم الأوروبي في منتصف القرن 19م، والذي دخل عهد الثورة الصناعية

والتحول الرأسمالي قبل ذلك بقرن من الزمن، أي في منتصف القرن الثامن عشر، فهو من المفاهيم الرئيسية في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها، ولذلك نجد الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة، في الدراسات والأبحاث التي يقوم بها المختصون في العلوم الاجتماعية، سواء في البلاد المتقدمة أو البلاد العربية" (عزمي بشارة، 1997: 5) فكلما كان لدينا مجتمع مدني مبني وواضح المعالم، ولديه قدرة على المشاركة، والمبادرة، والمراقبة، كلما استطعنا خلق حالة من التعاون والتعاقد المجتمعي، وفي نفس الوقت أصبحت السلطة السياسية تعمل تحت نوع من الرقابة المستمرة، إضافة إلى متغير آخر؛ وهو العمل التطوعي، الذي يستطيع سدّ الكثير من الفراغات في حالة الأزمات الطارئة، فمثلا أثناء جائحة كورونا لم تعد السلطة السياسية حتى في أقوى وأعرق الديمقراطيات قادرة على مواجهة الوضع وحدها، ووجدت نفسها مضطرة للاستعانة بقوى مدنية ومجتمعية، تتقاسم معها تكاليف الأزمة وتبعاتها، وبذلك فإن أهمية المجتمع المدني تكمن في أنه في ظلّه وحده دون غيره، يمكن للأفراد أن يطوروا طاقاتهم الأخلاقية، ووعيمهم مما يساعد على حماية الحريات الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث (ستيفن وتيموثي، 2010، ص 70) فالمجتمع المدني قوة حية تلهم الأفراد لينخرطوا في أعمال طوعية، ويؤدي إلى تحقيق منفعة ذات طابع عمومي.

وبذلك فموضوع المجتمع المدني يكتسي أهمية كبيرة، "إذ يعتبر من المواضيع الساخنة التي أضحت الجدل دائرا حولها على أشده، وذلك من خلال ما أتاحتها العولمة من فرصة الاطلاع على الآخر والتأثر به، وهو ما أسهم في رفع مستويات الوعي والشعور بالمواطنة لدى الأفراد عموما، خاصة مع توفّر الوسائل التكنولوجية والوسائط المعرفية، مما أدى إلى تغيير العديد من المفاهيم التقليدية المترسخة في المخيال الشعبي، حول الدولة، والحرية، والديمقراطية، وغيرها من المفاهيم، التي روجت لها الحداثة خاصة في المجتمعات العربية التي تعرف غليانا وإعادة تشكيل لبنية الدولة، والعقد الاجتماعي، وقد ألقى اللوم على أوضاع الشعوب العربية بسبب ضعف المجتمع المدني فيها، وعدم فاعليته كشريك اجتماعي" (يحي نوال، 2021، 2020: 25) وعليه كان من الضروري تفعيل دور المجتمع المدني في المجتمع

العربي، وفي تحريك عجلة التنمية، وفي الحدّ من تبعات الأزمات المفاجئة، مثل ظاهرة كوفيد 19، حيث استطاعت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر عامة، وفي مدينة تيارت خاصة، المساهمة في خلق حالة من التعاون، والتكامل بين مجهودات السلطات المحلية، وبين مجهودات الجمعيات، والمنظمات، والهيئات الإغاثية، التي عملت على التوعية والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، وأهم شيء المساعدة في إقناع الأفراد بحتمية تقبل إجراءات السياسة الوقائية التي فرضتها الجائحة، فمن أهم ما ينقله المجتمع المدني إلى الأفراد أنه يجعلهم يلتزمون بالتعاون فيما بينهم، ولرعاية حاجات بعضهم البعض (ستيفن وتيموثي، 2010، ص 55) هذا الالتزام الذي قد تتوقف عليه حياة الأفراد، واستقرار المجتمع، وحتى تحقيق أمن الدولة بصفة عامة.

فالجزائر من بين الدول التي دفعها الظروف التاريخية والتحولت السياسية، إلى إيجاد بدائل لفكرة الدولة الكفيلة، وتشجيع دور الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، كشريك اجتماعي للدولة، فهو يساهم في وضع قاعدة للتغيير الاجتماعي والسياسي، وهو ما يمكن معاينته من خلال القوانين المتعاقبة، التي خصت بها الحياة الجمعوية عقب كل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، خاصة الإصلاحات الأخيرة، التي جاءت بعد حراك 22 فيفري 2019، والتي أعطت للمجتمع المدني مكانة مهمة وحولته إلى شريك فعلي للسلطة السياسية، لا سيما بعد خلق المرصد الوطني للمجتمع المدني، وتعين مستشار خاص لدى رئيس الجمهورية، مكلفا بالمجتمع المدني، وهي إجراءات جاءت مباشرة بعد الدور الذي لعبه المجتمع المدني بمختلف تمظهراته في مواجهة جائحة كورونا، وهو أيضا استراتيجية من طرف الدولة لاستعادة ثقة المواطن وإشراكه في تسيير الشأن العام.

وهنا يمكن القول: بأن أهمية المجتمع المدني تكمن في الدور التضامني الذي يلعبه في الحياة اليومية، إضافة إلى قدرته على جعل الأفراد يبادرون إلى التعاون، والتضامن فيما بينهم، وفي التخفيف من حدة الأزمات، ومساعدة السلطة السياسية، وتكميل دورها في حلّ

الأزمات، والارتقاء بالحسّ المدني والتشاركي، وهذا ما ساهم في رقي المجتمعات الغربية، ونحن اليوم كمجتمعات تسعى إلى التغيير الهادئ والواعي، لا بدّ لنا من تفعيل دور المجتمع المدني والزيادة من صلاحياته ومجال تدخله وتحركه، حيث يكون بمختلف مظاهره تجليا مهما من تجليات الدولة الحديثة، وفكرة دولة الحق والقانون، التي تشترك فيها عدة أطراف وتتعاون لتسيير الشأن العام.

4. المجتمع المدني ألياته ووسائله:

يعتبر جورج هيجل أن المجتمع المدني هو اللحظة التي نترك فيها الأسرة، لنكون مستقلين ونكون أسرا حرة ومستقلة (الحماد خلف، 2019، ص 93) أي أن المجتمع المدني ينقلنا من النضال من أجل العائلة، ووفق أدوات ووسائل تقليدية -أو لنقل طبيعية- إلى حالة أخرى نصح فيها منتمين إلى كيانات جديدة، تفرضها المدينة والمنطق المدني، حيث تخفت العلاقات الطبيعية القائمة على القرابة، والدين، والنسب، والمصاهرة، وتحل علاقات جديدة قائمة على روابط اصطناعية يختارها الفرد طواعية، ويميل إلى من يشابهونه فيها، وبذلك يكونون معا حزبا سياسيا، أو تيارا فكريا، أو جمعية حقوقية تعتبر هويتهم الجديدة، التي تقتضي النضال والعمل على تحقيق جملة من الأهداف، وفق تلك الهويات الجديدة، إذ يرى أنطوني غيدنز: "بأننا اليوم نتمتع بفرص غير مسبوقه لنصنع أنفسنا، ونشكل هوياتنا المتميزة" (أنطوني. غيدنز، دون سنة نشر: ص 11)، تلك الهويات التي ما هي إلا جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، التي يكون الانخراط فيها فعلا إراديا وتعاقديا بين مجموعة من الأفراد، ليس بهدف تجاوز الدولة بل بهدف مرافقتها، ومشاركتها في عملية التسيير، وعن طريق النضال السلمي، والتعاوني التضامني، وهو يقوم على مجموعة من الوسائل نذكر منها: التفاوض والمساومة: تعتبر أهم وسائل المجتمع المدني في التأثير على الحكومة، أي الضغط والمناورة، عن طريق متابعة كل ما تقوم به السلطة، والسعي دائما إلى الدفاع عن حقوق الفئات التي يمثلها، هذا الدفاع الذي يقتضي ممارسة الضغط عن طريق تجنيد تلك

الفئات، وجعلها تدافع عن حقوقها عن طريق النضال السلمي، كالإضرابات والاعتصامات، التي تُوظَّف في عملية التفاوض والضغط.

تنظيم الندوات والمحاضرات: لعرض وجهات النظر المختلفة، والبحث عن حلّ وسط يُوفِّق بين المصالح العامة للمجتمع والدولة خاصة في ظل الأزمات، وهي من أهم الأليات التوعوية التي يمارسها المجتمع المدني، وهو ينقل عن طريقها الكثير من القيم إلى الأفراد من خلال طرح الانشغالات، والقضايا، التي تهم المجتمع، ويفتح حولها النقاشات والحوارات بهدف تنوير الرأي العام وتوجيهه في نفس الوقت.

تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية: كالمدارس، والمكتبات، والمراكز التعليمية، والتثقيفية، فالمجتمع المدني مع ترسخ قيمه، يتحول إلى نوع من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تعمل على تثقيف المجتمع ونقل قيم معينة إليه، وأهم ما يميز تلك القيم أنها حديثة، وتشاركية، وتعنى بالصالح العام، وكيفية تنظيم الفضاء العمومي وتأطيره.

تشجيع دخول الأفراد إلى المنظمات والجمعيات: أي خلق مصالح مشتركة بين الأفراد، عن طريق الجمعيات والمنظمات، التي تعمل على التجنيد، والتعبئة، وشرح الأفكار والرؤى، وإقناع الأفراد والمواطنين بعدالة القضايا، التي يناضل من أجلها المجتمع المدني، كما أن حركية المجتمع المدني ومدى جدية نشاطاته هي التي تزيد من قدرته على التأثير والجذب.

استخدام وسائل الإعلام السمعية والبصرية: كالصحف، والإذاعة، والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام، وحتى وسائل الإعلام الجديد، ومن بينها مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت متغيرا أساسيا في كل ما يحدث على مستوى المجتمع، خاصة في مرافقة المواطنين وتوجيههم، ومثال ذلك ما حدث في الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر سنة 2019، من خلال فكرة التحضير، والتأطير، والمرافقة التي قامت بها مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الحراك والحفاظ على سلميته (كرايس وأخرون، 2019، ص ص

29/12) فالمجتمع المدني هدفه التواصل والاتصال بأكبر قدر من المواطنين وجعلهم ينخرطون في مساعي منظمة وموجهة وذات هدف.

اللجوء إلى القضاء والمحاكم: وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء الذين تعرضوا للاعتداء والانتهاك على يد السلطة السياسية، أو الجماعات الأخرى في المجتمع، مع المطالبة بالتعويض، والإنصاف لهؤلاء الضحايا، حيث يبقى المجتمع المدني أداة نضال سلمية بعيدا عن كل أشكال العنف والصدام، ولذلك فإن عدم استجابة السلطة السياسية من خلال الضغوط، والاحتجاجات، والاعتصامات، فإن المجتمع المدني يمكنه مقاضاة السلطة السياسية، أو حتى شركات اقتصادية، أو غيرها أمام القضاء بهدف حماية الفئات التي يمثلها.

ومن خلال هذا يمكن القول بأن المجتمع المدني لديه الكثير من الآليات، والوسائل التي يوظفها في الدفاع عن حقوق الفئات التي يمثلها، خاصة في وجه السلطة السياسية لكن دون التصادم معها، كما أن هذه الوسائل يمكن أن توظف في عملية التوعية، والعمل التضامني في حالة الأزمات الاقتصادية، أو الصحية، أو حتى السياسية، وهذا يشير إلى أهمية المجتمع المدني كمتغير أساسي في عملية التسيير داخل الدولة الحديثة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال العنصر الأخير في هذه الدراسة، أي دور المجتمع المدني في تسيير أزمة كورونا في مدينة تيارت.

5. المجتمع المدني في ولاية تيارت:

لقد تعددت وظائف الجمعيات، والمنظمات الجماهيرية في ولاية تيارت، فمنها الاجتماعية، والثقافية، والتطوعية الحرّة، هدفها هو خدمة المجتمع، وبالخصوص الشباب من خلال المساعدات المادية، وحتى المعنوية، فالمجتمع المدني كمتغير جديد في الجزائر، وهو يمرّ بمرحلة المؤسسة والتكون، يعتبر بديلا للكثير من الشباب، لإثبات وجودهم، عن طريق تلك الجمعيات، والنوادي، والمنظمات التي تقدم خدمات متنوعة للمجتمع لكنها قبل كل شيء تساعد الشباب على إثبات ذاتهم في مجتمع أبوي وذكوري (قابو وكرايس، 2020، ص

ص151/152)، لكن هذا النشاط الجماهيري أصبح يشكل مكسبا بالنسبة للسلطة السياسية، التي أصبحت تعمل على استقطاب تلك الكيانات الشبابية، وخلق نوع من التعاون بينها وبين أجهزة السلطة، دون الهيمنة عليها، وهذا ما يعرفه المجتمع المدني في مدينة تيارت، خاصة بعد الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته الجزائر، ودور المنظمات والجمعيات في عملية التأطير والمرافقة، وصولا إلى جائحة كورونا، التي أثبتت أن هناك وعيا مدنيا وحضورا قويا لفعاليات المجتمع المدني، وقدرة كبيرة لديها في مرافقة المجتمع ودعم السلطة السياسية، في تجاوز الأزمات والحدّ من انعكاساتها، عن طريق جملة من النشاطات الخيرية، والتوعوية، والتثقيفية، الهادفة إلى تجنيد المجتمع ودفعه إلى التقيد بالإجراءات الوقائية.

إضافة إلى عمليات التعاون المادي والمعنوي ما بين الأفراد حتى يتحقّق ما يسمى بالتضامن الاجتماعي في ظل الأزمات الطارئة، والمشاكل التي يعيشها المجتمع الجزائري، وهي مشاكل تحتاج إلى نوع من التعاون بين مختلف مكونات المجتمع، لا سيما منها الجمعيات والمنظمات، فالمجتمع المدني هو إشاعة ثقافة مدنية، ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي..... وإرساء قيم التعاون، والتسامح، والتنافس، والصراع السلمي (محمد أحمد علي مفتي، 1435هـ، ص 18) وهي ممارسات حدثية في مجملها، وتتجلّى مدى أصالتها في المجتمع، في حالة الأزمات، وكيفية تسييرها والحدّ من مظاهر العنف، في حالات الندرة، والخوف والقلق، وهذا ما يمكن لفعاليات المجتمع المدني أن تتصدّى له فهي نابعة من المجتمع، وتعبّر عن حاجياته، ويمكنها أن توصل صورة حقيقة عنه للسلطات السياسية، ولذلك وأثناء تفشي جائحة كورونا أصبح هناك نوع من التنسيق العالي بين مختلف فعاليات المجتمع المدني في مدينة تيارت، وبين السلطات المحلية، وهذا ما دعا إليه والي ولاية تيارت السيد أمين درامشي حيث أكد في عدة لقاءات على تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني، للتصدي لظاهرة كورونا والقيام بحملات تحسيسية إعلامية للتلقيح ضد

كوفيد19 (<http://www.wilaya-tiaret.dz/?p=353>، 2020/08/31) لا سيما بعد تزايد عدد الوفيات على مستوى مستشفى الولاية "يوسف دمرجي" الذي عرف ارتفاعا قياسيا لحالات الإصابة بفيروس "كورونا" مما حتم ضرورة تدخل فعاليات المجتمع المدني على المستوى التوعوي، وتنظيم خرجات ميدانية على مستوى الأحياء، بهدف جعل المواطنين ينخرطون في إجراءات الوقاية، وقد اتضحت نتائج ذلك التدخل منذ الأسابيع الأولى، لتفشي الجائحة على مستوى مدينة تيارت وعليه قامت المصالح الصحية بولاية تيارت بوضع برنامج استعجالي للتكفل بالحالات المستعجلة، والتعاون مع الجمعيات الناشطة، حيث لا حظنا انتشار لمختلف الجمعيات داخل الأحياء لا سيما الشعبية منها، وبزي موحد، والقيام بعمليات التعقيم، والتوعية، وتوزيع المساعدات الغذائية، وذلك بمرافقة من السلطات المحلية، وإخراط بعض المواطنين دون أي جهة ينتمون إليها متأثرين بالنشاط الجمعوي ومتعاونين معه.

وفي نفس الوقت قامت فعاليات المجتمع المدني التيارتي بتسطير برامج تحسيسية وتوعوية، من مخاطر هذه الأزمة المفاجئة، والتأكيد على ضرورة احترام قواعد الوقاية والتباعد الجسدي والاجتماعي، من بين أكثر الجمعيات نشاطا وحضورا أثناء الجائحة نجد جمعية ناس الخير؛ وهم مجموعة من المتطوعين الشباب، جمعية بذرة الأمل للأعمال الخيرية والتطوعية، جمعية كافل اليتيم، جمعية الوثام للشباب؛ وهي جمعيات إغاثية وتضامنية في أغلبها، كانت تهدف إلى التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية، لا سيما بعد الإغلاق العام، والذي أثر على الأسر الهشة ومحدودة الدخل، وهنا نجد أن أغلب فعاليات المجتمع المدني في مدينة تيارت تندرج تحت صنف المجتمع المدني النخبوي، الذي يركز دوره على تقديم المساعدات، والرعاية للفئات الهشة، وهو متعاون مع السلطة الحاكمة (محمد أحمد علي مفتي، 1435هـ، ص 16) هذا النوع يتلاءم مع طبيعة المجتمع الذي يعاني من الفاقة، وهو يبحث عن الدعم المادي والمعنوي.

وعليه يمكن القول: إن فعاليات المجتمع المدني في مدينة تيارت، قد ساهمت في الحدّ من آثار الأزمة الصحية، خاصة على المستوى التضامني والتعاوني، حيث أن تداعيات الأزمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي كانت أكثر وضوحا وحضورا في المجتمع التياري وفي المناطق الهشة والعشوائيات، ولذلك ركزت فعاليات المجتمع المدني على تقديم يد العون للفئات الضعيفة، ومساعدتها على تجاوز مرحلة الإغلاق العام، التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي، لكن عمليات التكافل التي باشرتها السلطات المحليّة ورافقها المجتمع المدني ساهمت في التخفيف من مظاهر العوز والحاجة، وذلك عن طريق مجموعة من الأنشطة.

6. أهم نشاطات الجمعيات في ظل الجائحة:

النشاطات التي يقوم بها المجتمع المدني تشير إلى أنماط من العلاقات الاجتماعية، التي تنمو في اتجاه المصلحة الواعية والانتماء الطوعي، بدلا من أشكال التضامن الاجتماعي التقليدي... (أبو حلاوة، ب د سنة، ص 99) أي أنها نشاطات ذات طابع مدني وتشاركي، وتهتم بشؤون المواطن دون النظر إلى الانتماءات التقليدية، مثل الدين، والجنس، والعرق وغيرها، وهذا ما يجعل من المجتمع المدني حالة صحية داخل أي فضاء مدني، فهو يتماشى ويتناسب مع جوهر الدولة وفكرة المواطنة، وهذا ما عكف عليه المجتمع المدني في مدينة تيارت، تزامنا مع جائحة كورونا، من خلال جملة من النشاطات الخيرية والتعاونية والتوعوية، لمساعدة الدولة والمجتمع على الحدّ من تفشي الوباء، وقد تمثلت هذه النشاطات في ما يلي:

- تنظيم أيام تحسيسية حول وباء كورونا عبر شوارع المدينة، وإشعار المواطنين بخطورة الوضع، وتشجيعهم على التقيد بإجراءات الوقاية، وخطورة الأوبئة والتركيز على الربط بين انحصار الوباء وضرورة التقيد بإجراءات السلامة والوقاية، وصولا إلى التركيز على أهمية التباعد من الناحية العلمية، وحتى الدينية، في الحدّ من تفشي الأوبئة بصفة عامة.

- توجيه الناس في مقاهي والمحلات التجارية، ومحطات البنزين، للحفاظ على سلامة المواطن (المطويات طيلة الشهر)، وتشمل التوصيات الوقائية غسل اليدين، تغطية الفم عند السعال والمحافظة على مسافة الأمان بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المشتبه بإصابتهم مع عزلهم عن المجتمع، كما ساعدت على تقبل الأفراد للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، والاستجابة لتوجيهات السلطات المحليّة بهدف حماية المواطنين ومنها: فرض قيود على حركة الطيران، تطبيق الحجر المنزلي إغلاق الفضاءات العمومية، لأن الوباء تسبب في أضرار اجتماعية واقتصادية عالمية بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية، وغلق جميع المؤسسات الدينية، والسياسية والثقافية، والمدارس، واعتماد نظام الدفعات في الجامعات واعتماد التعليم عن بعد على الصعيد الوطني والمحليّ في 190 دولة، ومن بينها الجزائر، هذا الإجراءات التي تعتبر فجائية وتؤثر على حياة المواطن، ولذلك كان لا بدّ من تدخل الجمعيات والمنظمات الناشطة على مستوى مدينة تيارت للمساهمة في إقناع المواطنين بالتقيد بها، وهذا ما تمّت ملاحظته عبر مختلف الأحياء والشوارع ووسائل الإعلام، مثل إذاعة تيارت التي لعبت دورا مهما في الترويج لإجراءات الوقاية، وصولا إلى حسابات وصفحات الجمعيات على مواقع التواصل الاجتماعي.

- القيام بعمليات التعقيم المتكررة في المدينة، لمختلف الأحياء، خاصة العشوائيات والأحياء الشعبية، التي تعتبر المناطق الأكثر تضررا بسبب الظروف المعيشية الصعبة، وقد ساهمت الجمعيات الخيرية في تحديد هذه النقاط وتزويد السلطات المحليّة بمعلومات حولها، نتيجة التواصل الدائم معها من خلال العمل الخيري.

- القيام بعمليات التحسيس عبر المؤسسات الإدارية، إضافة إلى توزيع الكمامات والمطويات، والخرجات الميدانية، خاصة الأسواق اليومية، والمحلات التجارية التي لا يمكن غلقها بسبب ارتباطها بحياة المواطنين، ولذلك كانت التوعية هي البديل الذي ركز عليه المجتمع المدني التيارتي.

- عمليات تحسيس على مستوى مراكز البريد للمتقاعدين للوقاية، واجتناب العدوى.

- مرافقة قوات الأمن ومصالح قمع الغش في مراقبة الأسواق، خاصة بعد بروز ندرة في بعض المواد الغذائية الأساسية، وهي خطوة جدّ مهمة في إقناع التجار بعدم احتكار السلع.
- توفير الكمادات لمديرية الشبيبة والرياضة لعدّة مرّات متتالية، ومختلف المؤسسات التي حافظت على نظام العمل الجزئي، ولا سيما المستشفيات والأطقم الطبية وأعوان الحماية المدنية ومرافقي المرضى.
- مشاركة الجمعيات في يوم إعلامي يخصّ الطرق الوقائية من فيروس كوفيد 19 بالمركز الشبه الطبي، وذلك بحضور أطباء والسلطات المحلية: الدرك، الحماية المدنية، رؤساء الدوائر تحت رعاية مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.
- وعليه ومن خلال الملاحظات الميدانية يتضح أن بعض الجمعيات كان دورها محدودا جدا في ظل أزمة كورونا، وهذا راجع إلى عدم شعبيتها وعدم خبرتها في النشاط الجماعي، وهذا من أهم معوقات المجتمع المدني في الجزائر والعالم العربي عموما، بينما سجلنا وجود جمعيات فاعلة على مستوى ولاية تيارت، عددها قليل، لكنها رفعت التحدي لمواجهة الأزمة رغم صعوبة الظروف، منها: جمعية كافل اليتيم، جمعية صدى الطفل، جمعية الوثام، فمؤسسات المجتمع المدني تعدّ قنوات هامة في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع خاصة في القطاع الصحي، وهذا من خلال التكافل والدعم المعنوي للمرضى والمساعدات الخيرية، فهو يقوم بدور كبير في تحقيق ما نسميه الأمن الاجتماعي، لأن الأزمات تتطلب تنسيق وتكثيف الجهود مع جميع السلطات والمؤسسات الأخرى، وتوظيف مختصين في علم النفس وعلم الاجتماع، لوضع بيان موحد حول إستراتيجية مكافحة هذا الفيروس، لتصبح لدينا منظومة متكاملة نستطيع توجيهها بشكل مباشر وسريع لمواجهة مختلف تداعيات الأزمة، حتى لا يقع العبء على القطاع الصحي فقط، فرغم خطورة الوضع نتيجة انتشار الوباء وما يشاهده المواطنين من أخبار عن الكوارث في الدول الغنية كما حدث في إيطاليا، إسبانيا، والولايات المتحدة، من حيث ارتفاع عدد الوفيات، مع ذلك نجد الفرد الجزائري لا يحترم التعليمات

ويتمرد على القوانين بدعوى أن جائحة كورونا عندهم وليست عندنا، وأن الدولة توظفه لوقف الحراك الشعبي، فهو كظاهرة يخدم أهداف ومصالح الدولة والشعب، هذا الخطاب قد ساهمت الجمعيات والمنظمات في الحد منه، وفي جعل المواطن يقتنع بخطورة الوضع الصحي في البلاد.

وهذا كله نتيجة فقدان الثقة في المؤسسات الإعلامية، وغياب دور علماء الاجتماع، وعلماء النفس، في فهم ردّة فعل الأفراد وتمثّلاتهم لهذا الوباء، فرغم ارتفاع عدد الإصابات نجد بعض الفئات أخذت الموضوع بكل استهزاء وسخرية، ورغم الحملات الإعلامية وتصريحات الأطباء حول خطورة الفيروس وسرعة انتقال العدوى، وتداعيات الانتشار والتفشي، وحتمية أخذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، وأهمها تحقيق عملية التباعد الاجتماعي، خاصة جمعية الوثام التي كانت فاعلة في الميدان من خلال أعضائها الناشطين، وعلى رأسها بلمختاري نصيرة رئيسة الجمعية، لا سيما بعد أن قام العديد من المواطنين بخرق إجراءات الحجر المنزلي في بعض المناطق، كما شهدنا غياب للجان المختصة كما ذكرنا سابقا، الذين يجب حضورهم بشكل كبير لتقديم النصيحة، ورفع تقارير بلغة النتائج والدراسات إلى صاحب القرار، خاصة في مجال تسيير الأزمات الصحية، وهو من الأولويات التي يجب التركيز عليها في إعداد الإستراتيجية الوطنية للصحة، والنظر إلى الأمراض والأوبئة باعتبارها تمسّ البنية الاجتماعية، والنفسية للمواطنين، وليست مسألة تخص القطاع الطبي المتخصص لوحده.

نتائج الدراسة:

جائحة كورونا تسببت في أزمات اقتصادية، واجتماعية، وأزمات صحّية.

الجائحة جعلت الجميع يتجنّد للحدّ من أثارها بما فيها المجتمع المدني.

الجائحة أثبتت مدى أهمية العمل الجماعي في مساعدة السلطات السياسية في الحدّ

من الأزمات والكوارث.

الجمعيات في مدينة تيارت أثبتت أن لها شعبية وانتشارا واسعا بين المواطنين، وذلك من خلال الاستجابة الواسعة لتوجهاتها.

الأزمات تقتضي تعاون الجميع، ولا يمكن تحميل المسؤولية للسلطات السياسية وحدها.

التوصيات:

1. اعتماد آليات تشاركية مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تسير الأزمات الطارئة.
2. وضع إستراتيجية تنظيمية وعقلانية للتعامل مع فيروس كورونا، خاصة في المناطق المهمشة.

3. تطوير السياسات المالية وأدوات تمويل التنمية، وكذلك آليات رصد الإنفاق الاجتماعي مما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع دون استثناء.

4. ضرورة الاستعداد لمواجهة أي طائر في عالم أصبحت تحكمه الصراعات والحروب البيولوجية.

5. لا بدّ من وضع مخزون إستراتيجي من المواد الأساسية لمواجهة الأزمات في عالم متقلّب.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن فيروس كورونا شكل تحديا اجتماعيا، وقد أثر على جميع شرائح المجتمع، مما دفع بالدولة لوضع إستراتيجية بالتعاون مع المجتمع المدني لمكافحة هذا الفيروس، وتفعيل ثقافة التباعد الاجتماعي، وقد اتخذت الحملات التطوعية عدة أوجه منها: تنظيم المواطنين، وتعقيم مختلف الشوارع، والأحياء، في المدن، والقرى، وتوزيع المطويات التي تحوي إرشادات صحية وقائية، إضافة إلى القيام بحملة خياطة الكمادات، لمواجهة العجز المسجل في توفير الكمادات الوقائية، وترسيخ قيم التباعد الجسدي، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية لتشخيص هذا الفيروس، والقضاء عليه

لأنها قد تكون حرب بيولوجيا، تهدد بقاء البشرية، خاصة مع ظهور عدة متحوّرات للفيروس، وخروجه عن السيطرة في دول كبيرة ومتطوّرة، مما حتمّ على مختلف الدولة الدعوة إلى التعبئة العامة، وتوظيف كل طاقاتها بما فيها النشاط الجمعي الذي أثبت جدارته، وأكد على أهمية المجتمع المدني كشريك أساسي للسلطة السياسية في عملية التسيير.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- أنطوني غيدنز، (دون سنة)، علم الاجتماع، تر: فايز الصايغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان.
- الحامد خلف، (2020)، وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، دار اليازوري، الاردن، الطبعة الاولى.
- ستيفن ديلو، تيموثي ديل، (2010)، التفكير السياسية والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، مصر، الطبعة الاولى.
- عبّرو عبد السميع، (1998)، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، الدار اللبنانية المصرية، مصر.
- عزمي بشارة، (بدون سنة)، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة السادسة.
- عزمي بشارة، (1997)، واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية، منشور في: إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
- مايكل إدواردز (2015)، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الاولى.
- محمد بوضياف، (2010)، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر.
- محمد احمد علي مفتي، (1435)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان، المملكة العربية السعودية، السعودية.

• الأطروحات:

- شاولس اخوان، (2015)، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- يعي نوال، (2021)، المجتمع المدني وتكريس ثقافة التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا" جمعية الوثام نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع الاتصال، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
- كريم ابو حلاوة، (دون سنة)، إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة دمشق، سوريا..

● المدخلات:

- دليل عملي للمجتمع المدني، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 2014.

● المقالات:

- الجيلالي كرايس، مهلول جمال الدين وربيح زمام، (2019)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير - الفيسبوك من التنظير والتأطير الى المرافقة والاستشراف - (12 - 29) مجلة دراسات اعلامية، العدد الثامن، المركز العربي الديمقراطي، لندن.
- قابو أمنية، كرايس الجيلالي، (2020)، الشباب الجزائري والعمل التطوعي، المكانة الاجتماعية والهوية: "دراسة ميدانية" (148- 163) مجلة مقاربات، العدد التاسع والثلاثون، لمجلد المجلد العشرون، مركز مقاربات، المملكة المغربية

● مواقع الانترنت:

- قتيبة قاسم العرب، (2018/08/19)، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية، <https://democraticac.de/?p=55750>.
- محمد الباكوري، (2016/01/26)، المجتمع المدني والفعل التطوعي: بعض سياقات الترابط، <http://www.nashiri.net/articles/intellect-and-philosophy/5915>.
- محمد حسام النحاس، (2021)، التباعد الاجتماعي أم التواصل المتباعد، جامعة قطر نشر في 23.04.2020 عبر الموقع الإلكتروني، <https://www.qu.edu.qa.newsroom>